النظام القانوني لمضيق هرمز واثر النزاع الأمريكي–الإيراني علي حرية الملاحة" دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي"

د. الهام محمد الغراري

كلية القانون، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Elham.ghrari1@gmail.com

https://orcid.org 0009-0000-6000-9232

المستخلص:

يتناول هذا البحث النظام القانوني لمضيق هرمز في ظل النزاع الأمريكي–الإيراني، من خلال تحليل القواعد القانونية الدولية المنظمة للمضائق المستخدمة للملاحة الدولية ، ويهدف البحث إلى بيان المركز القانوني لمضيق هرمز، وتحليل نظام المرور العابر وحرية الملاحة، ودراسة الأساس القانوني للموقفين الأمريكي والإيراني، ومدى توافقهما مع قواعد القانون الدولي كما يناقش البحث مشروعية إغلاق المضيق، والمسؤولية الدولية الناشئة عن تعطيل الملاحة، والوسائل القانونية لتسوية النزاعات البحرية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والآراء الفقهية ذات الصلة، وتوصل إلى أن مضيق هرمز يخضع لنظام قانوني دولي يوازن بين سيادة الدول الساحلية وحرية الملاحة، وأن أي قيود على المرور يجب أن تستند إلى قواعد القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، المرور العابر، حرية الملاحة، قانون البحار، الولايات المتحدة، إيران.

The Legal Regime of The Strait of Hormuz in Light of the U.S- Iranian Conflict: An Analytical Study Under the Rules of International Law.

Abstract

This research examines the legal regime of the Strait of Hormuz in light of the United States–Iran dispute by analysing the international legal rules governing straits used for international navigation, with particular emphasis on the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) 1982. The study aims to identify the legal status of the Strait of Hormuz, analyse the regime of transit passage and freedom of navigation, and evaluate the legal positions of the United States and Iran in accordance with international law. It also discusses the legality of closing the strait, the international responsibility arising from interference with navigation, and the legal mechanisms available for the peaceful settlement of maritime disputes. The research adopts descriptive and analytical approaches through the examination of legal texts, international conventions, and relevant legal scholarship. The study concludes that the Strait of Hormuz is governed by an international legal regime that balances the sovereignty of coastal states with freedom of navigation.

Keywords: Strait of Hormuz, International Law, Law of the Sea, United States, Iran.

المقدمة

تُعد المضائق البحرية الدولية من أهم الممرات الاستراتيجية التي تؤثر بصورة مباشرة في العلاقات الدولية، نظرًا للدور الذي تؤديه في ضمان حرية الملاحة ونقل التجارة والطاقة بين مختلف مناطق العالم، ويأتي مضيق هرمز في مقدمة هذه المضائق بسبب موقعه الجغرافي الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب، إضافة إلى كونه أحد أهم طرق نقل النفط والغاز على المستوى العالمي وأحد أهم الممرات المائية والاستراتيجية في العالم، حيث يربط بين الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب، يكتسب المضيق أهمية سياسية واقتصادية بالغة لكونه الشريان الرئيسي لتدفق النفط والغاز من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية.

وقد أدى هذا الموقع الحيوي إلى جعل المضيق محل اهتمام القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما في ظل التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فقد شهدت المنطقة خلال العقود الماضية أزمات متعددة ارتبطت بالعقوبات الاقتصادية، والبرنامج النووي الإيراني، والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، مما جعل مسألة حرية الملاحة في المضيق من أبرز القضايا المطروحة في القانون الدولي المعاصر.

وتثير العلاقة بين الطرفين إشكاليات قانونية مهمة، تتمثل في مدى أحقية إيران في فرض قيود على حركة السفن داخل المضيق، ومدى مشروعية العمليات البحرية التي تقوم بها الولايات المتحدة تحت مسمى حماية حرية الملاحة، كما تطرح هذه المسائل تساؤلات حول تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982، ومدى قدرتها على تنظيم الوضع القانوني للمضائق الدولية.

أولاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة النظام القانوني لمضيق هرمز وتحليل النزاع الأمريكي–الإيراني من منظور قواعد القانون الدولي، مع بيان حقوق والتزامات الدول المعنية، والآليات القانونية المتاحة لتسوية النزاع.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود تعارض بين اعتبارات السيادة الوطنية للدول المشاطئة لمضيق هرمز، وعلى رأسها إيران، وبين مبدأ حرية الملاحة الدولية الذي تطالب به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يوفر القانون الدولي خاصة اتفاقية الأمم المتحدة للبحار الإطار القانوني الذي يوازن بين حق المرور العابر للدول، وحماية الأمن والمصالح السيادية للدول المشاطئة، والى أي مدى تتوافق مواقف الولايات المتحدة وإيران بشأن مضيق هرمز مع قواعد القانون الدولي للبحار، وبالأخص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الطبيعة القانونية للمضائق الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي للبحار؟

2. ما هو المركز القانوني لمضيق هرمز؟
3. وهل هناك حقوق تتمتع بها الدول في استخدام المضيق؟
4. وهل تمتلك إيران أساسًا قانونيًا لمنع أو تقييد الملاحة في المضيق؟
5. هل تتوافق العمليات البحرية الأمريكية مع قواعد القانون الدولي للبحار؟
6. وما هي الوسائل القانونية المناسبة لتسوية النزاع؟

ثالثاً: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات:

- **الأهمية القانونية،** باعتبار أن مضيق هرمز يمثل نموذجًا لتطبيق قواعد القانون الدولي للبحار على المضائق الدولية.

- **الأهمية الدولية،** بسبب ارتباط المضيق بأمن الطاقة العالمي واستقرار التجارة البحرية.

- **الأهمية العملية،** نظرًا لاستمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وتأثيره على الأمن البحري في منطقة الخليج.

رابعاً: منهج البحث: اعتمد البحث على المناهج التالية:

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالمضائق الدولية، وخاصة بنود الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982 وتم تطبيقها على النزاع الأمريكي – الإيراني وذلك لمعرفة مدى توافق مواقف كلا الطرفين مع قواعد القانون الدولي للبحار.

المنهج الوصفي: من خلال وصف دقيق لمضيق هرمز من الناحية الجغرافية والقانونية، وبيان أهميته باعتباره من أهم الممرات البحرية المستخدمة لتسهيل الملاحة البحرية الدولية، وكذلك من خلال عرض الخلفية التاريخية للنزاع الأمريكي–الإيراني حول المضيق.

المنهج القانوني المقارن: وذلك من خلال مقارنة مواقف الدولتين بالقواعد الدولية المنظمة للملاحة البحرية وقواعد القانون الدولي للبحار وبيان أوجه الاتفاق والإختلاف بينهما وصولاً إلى تقييم مدى توافق هذه المواقف مع قواعد القانون الدولي.

وقد تكاملت هذه المناهج مع بعضها البعض للوصول إلى نتائج قانونية موضوعية، وذلك بشأن المركز القانوني لمضيق هرمز وآثار النزاع، وكذلك الوسائل القانونية المستخدمة لتسويته.

خامساً: تقسيم البحث.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمضيق هرمز.

المطلب الأول: تطور مفهوم المضائق الدولية وأهميتها الإستراتيجية.

المطلب الثاني: المركز القانوني لمضيق هرمز.

المبحث الثاني: الخلفية القانونية والسياسية للنزاع الأمريكي- الإيراني حول المضيق.

المطلب الأول: تطور الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران حول المضيق.

المطلب الثاني: التقييم القانوني للنزاع الأمريكي–الإيراني ومدى قانونية التهديد بإغلاق مضيق هرمز.

المبحث الثالث: الآثار القانونية للنزاع الأمريكي الإيراني حول مضيق هرمز وآليات تسويته وفقاً لأحكام القانون الدولي.

المطلب الأول: المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد الملاحة البحرية.

المطلب الثاني: الطرق السلمية لحل الأزمة.

المطلب الثالث: مستقبل الوضع القانوني لمضيق هرمز.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمضيق هرمز.

في هذا المبحث سنقوم بالتعريف بالمضائق الدولية بشكل عام، وبيان الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز.

المطلب الأول: تطور مفهوم المضائق الدولية وأهميتها الإستراتيجية.

تأسس التنظيم الحديث لقانون البحار على مرحلتين أساسيتين، الأولى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1958، ولكنها لم تنجح في حسم كثير من المسائل التي كانت

محل خلاف بين الدول (الماجري، 2026)، والثانية والأكثر اكتمالا فتمثلت في الإتفاقية التي أعدتها الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، والتي نظمت مختلف المناطق البحرية بشكل متكامل.

اولا: تعريف المضائق الدولية: يقصد بالمضيق البحري الممر الطبيعي الذي يصل بين مسطحين مائيين ويستخدم للملاحة البحرية، ويكتسب الصفة الدولية عندما يكون صالحًا للملاحة الدولية ويربط بين مناطق بحرية مفتوحة أو مناطق اقتصادية لدول مختلفة.

وقد اهتم القانون الدولي بتنظيم وضع المضائق بسبب تعارض مصلحتين أساسيتين، الأولى تتمثل في حق الدول الساحلية في أن تمارس سيادتها على مياهها الإقليمية، والثانية تتمثل في ضرورة ضمان حرية الملاحة الدولية (المجذوب، 2022، ص108)، وقد تطور التنظيم القانوني للمضائق عبر مراحل متعددة، إلى أن جاءت الاتفاقية الدولية لقانون البحار لتضع نظامًا أكثر وضوحًا من خلال إقرار نظام المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية ويهدف إلى ضمان استمرار الملاحة وكذلك المرور السريع عبر هذه المضائق ، مع ضرورة مراعاة حقوق الدول الساحلية ومصالحها الأمنية المشروعة (Churchil&Lowe,1999, Tanaka, 2019) .

ثانيا: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز: يتميز مضيق هرمز بأهمية استثنائية بسبب موقعه الجغرافي، إذ يمثل المنفذ البحري الوحيد تقريبًا لدول الخليج العربي نحو المحيط الهندي، كما أنه تمر من خلاله نسبة كبيرة من صادرات الدول من النفط والغاز القادمة من منطقة الخليج.

وقد جعلت هذه الأهمية المضيق عنصرًا رئيسيًا في الحسابات الأمنية للدول الكبرى، حيث تسعى القوى الدولية إلى ضمان استمرار حركة السفن وعدم تعرضها للتهديد أو التعطيل (الشامسي، 2020).

ومن الناحية القانونية، فإن أهمية المضيق لا ترتبط فقط بحجمه أو موقعه، وإنما بطبيعته كممر بحري يخضع لقواعد دولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الدول التي تعد ساحلية وحرية الملاحة العالمية (حمود، 2000: ص 65).

المطلب الثاني: المركز القانوني لمضيق هرمز.

للمضائق البحرية أهمية كبيرة كمضيق هرمز ولذلك أولتهم هيئة الأمم المتحدة اهتمام خاص، وافردت لهم مجموعة من المواد لتنظيمهم في إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

أولا: تطبيق الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982.

تعد الاتفاقية الدولية لقانون البحار 1982 الإطار القانوني الأساسي لتنظيم استخدام البحار والممرات البحرية الدولية، وقد خُصص الجزء الثالث منها للمضائق المستخدمة للملاحة الدولية، وأقرت نظام المرور العابر والذي يسمح لجميع الطائرات والسفن بالعبور المتدفق والسريع عبر المضائق الدولية.

ويختلف المرور العابر عن المرور البريء، إذ يمنح الأول صلاحيات أوسع للسفن ولا يقتصر على الملاحة البحرية فقط، بل أنه يشمل حتى الملاحة الجوية، ولا يجوز للدول الساحلية تعليق هذا الحق أو تعطيله.

ثانياً: مدى انطباق نظام المرور العابر على مضيق هرمز.

نظراً لما شاب نظام المرور البريء من قصور في مواجهة التغيرات الحديثة ، التي طرأت على الملاحة البحرية والقانون الدولي للبحار ، استحدثت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 نظام المرور العابر وهو نظام بديل لنظام المرور البريء ، حيث عرفته المادة الثامنة والثلاثون بأنه " حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل والسريع في المضيق بين جزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة ، غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال مضيق لغرض الدخول الى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة.

ويُثار جدل قانوني حول تطبيق اتفاقية قانون البحار على مضيق هرمز بسبب موقف إيران من الاتفاقية، حيث وقعت إيران على الاتفاقية لكنها لم تصادق عليها، وترى بعض الآراء القانونية أن قواعد المرور العابر أصبحت جزءًا من القانون الدولي العرفي، وبالتالي تلتزم بها الدول حتى في حال عدم التصديق على الاتفاقية (أبو الوفا، 2021، ص 301)، وفي المقابل تتمسك إيران بتفسير أكثر تحفظًا يركز

على حقوق الدول الساحلية وسيادتها على مناطقها البحرية، وهو ما يمثل أحد جوانب الخلاف القانوني بينها وبين الولايات المتحدة.

المبحث الثاني: الخلفية القانونية والسياسية للنزاع الأمريكي–الإيراني حول المضيق.

يُعد النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول مضيق هرمز امتدادًا للتوترات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقود الأخيرة، وقد اكتسب المضيق أهمية خاصة في هذا النزاع بسبب ارتباطه بحرية الملاحة الدولية، وأمن إمدادات الطاقة، وحركة التجارة البحرية.

المطلب الأول: تطور الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران حول مضيق هرمز.

وترى إيران أن الولايات المتحدة تنتهك سيادتها باستمرار من خلال العمليات العسكرية وكذلك العقوبات العسكرية، ودعم الولايات المتحدة لأطراف معارضة لها.

وبدأت مظاهر التوتر بين الطرفين تأخذ بعدًا بحريًا واضحًا خلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، عندما تعرضت ناقلات النفط في الخليج لهجمات متبادلة ضمن ما عُرف بحرب الناقلات، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري البحري في المنطقة بهدف حماية حركة الملاحة (الماجري، 2026).

وفي السنوات اللاحقة، تصاعد الخلاف نتيجة الملف النووي الإيراني وفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على إيران، حيث لوحت إيران في أكثر من مناسبة بإمكانية اتخاذ إجراءات تؤثر في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز إذا تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر، ونفذت ذلك فعلاً لعدة مرات خلال هذه السنة.

ومن الناحية القانونية، فإن جوهر الخلاف لا يتمثل فقط في التوتر السياسي، وإنما يتعلق بتفسير قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الدول الساحلية، وحدود ممارسة السيادة البحرية، ومدى ضمان حرية الملاحة في المضائق الدولية.

أولا: موقف إيران القانوني من مضيق هرمز.

تستند إيران في مواقفها المتعلقة بمضيق هرمز إلى مجموعة من الاعتبارات القانونية والسيادية، حيث ترى أن المضيق يقع ضمن نطاقها الإقليمي إلى جانب سلطنة عمان، وأن للدول الساحلية حق ممارسة بعض الصلاحيات المتعلقة بالأمن وتنظيم المرور البحري.

وترى إيران أن حق الملاحة في المضيق لا يعني إلغاء سيادة الدول الساحلية، وأن أي نشاط عسكري أجنبي يجب أن يراعي مصالح وأمن الدول المطلة على المضيق (أبو هيف، 2020، ص 158)، كما تستند إيران إلى موقفها من الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982، حيث إنها لم تصبح طرفًا فيها من خلال التصديق النهائي (أبو الوفا، 2021، ص 315)، ولذلك تتحفظ على بعض أحكامها، خاصة فيما يتعلق بالمرور العابر للسفن والطائرات العسكرية.

ويتمثل جوهر الموقف الإيراني في النقاط الآتية:

- التأكيد على سيادة الدول الساحلية على مياهها الإقليمية.
- اعتبار الأمن البحري جزءًا من الاختصاص الوطني للدول المطلة على المضيق.
- رفض استخدام المضيق كوسيلة للضغط العسكري أو السياسي ضد إيران.
- التأكيد على ضرورة التمييز بين الملاحة التجارية والأنشطة العسكرية الأجنبية.

إلا أن هذا الموقف يواجه انتقادات قانونية ترى أن المضائق المستخدمة للملاحة الدولية تخضع لنظام قانوني خاص يحد من إمكانية فرض قيود تعيق المرور الدولي، حيث أن المادة 38 من اتفاقية قانون البحار تنص على أنه "لا يجوز للدولة المشاطئة أن تقوم بتعطيل هذا الحق بصورة تعسفية"، والمادة 44 تؤكد على أنه "لا يجوز للدول المشاطئة للمضائق أن تعوق المرور العابر، و لا يعني خضوع أجزاء من المضيق للسيادة الإقليمية لهذه الدول المشاطئة أن لهذه الدول سلطة مطلقة في منع الملاحة الدولية ، إذ أن ممارسة السيادة على المضائق

المستخدمة للملاحة الدولية تتقيد بالقواعد الخاصة بهذه المضائق (Rothwell, Stephens, 2016) ويجب عليها الإعلان على النحو الواجب عن أي خطر يهدد الملاحة أو الطيران داخل نطاق المضيق أو فوقه ولا يجوز تعليق المرور العابر".

ثانيا: الأساس القانوني للموقف الأمريكي من مضيق هرمز في ضوء القانون الدولي.

تستند الولايات المتحدة في تعاملها مع مضيق هرمز إلى مبدأ حرية الملاحة الدولية، وترى أن المضائق المستخدمة للملاحة الدولية يجب أن تبقى مفتوحة أمام السفن التجارية والعسكرية وفقًا لقواعد القانون الدولي للبحار، وتعتبر الولايات المتحدة أن أي محاولة لإغلاق المضيق أو فرض قيود غير مبررة على عبور السفن تمثل مخالفة للقانون الدولي، لأنها تؤثر على حق المجتمع الدولي في استخدام الممرات البحرية الدولية.

كما تقوم السياسة البحرية الأمريكية على ما يعرف بعمليات حرية الملاحة، والتي تهدف إلى تأكيد أن المطالبات البحرية للدول لا يجوز أن تتعارض مع القواعد الدولية المنظمة لاستخدام البحار، ومن الناحية القانونية، تستند الولايات المتحدة إلى أن:

- المضيق ممر دولي للملاحة.
- المرور عبره لا يخضع لإرادة دولة واحدة.
- أي تعطيل متعمد للملاحة قد يشكل انتهاكًا لالتزامات دولية.

ويثير الوجود العسكري الأمريكي في مضيق هرمز تساؤلات قانونية حول مدى توافقه مع قواعد القانون الدولي، فمن جهة تستند الولايات المتحدة إلى حقها في حماية سفنها ومصالحها البحرية، وإلى مبدأ حرية الملاحة، ومن جهة أخرى ترى إيران أن الوجود العسكري الأجنبي قرب مياهها الإقليمية يمثل تهديدًا لأمنها، وقد يشكل تجاوزًا لاختصاصات الدول الساحلية، ويعتمد التقييم القانوني لهذه العمليات على طبيعتها وظروفها، فوجود السفن العسكرية الأجنبية في الممرات الدولية لا يُعد بحد ذاته مخالفة للقانون الدولي، إلا أن استخدام القوة أو التهديد بها يخضع

لقيود ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة الثانية الفقرة الرابعة التي تحظر اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالات محددة (United Nation 1982).

المطلب الثاني: التقييم القانوني للنزاع الأمريكي–الإيراني ومدى قانونية إغلاق مضيق هرمز.

يمثل إغلاق المضيق إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل القانوني، فمن منظور القانون الدولي، فإن المضائق المستخدمة للملاحة الدولية تتمتع بأهمية تتجاوز مصالح الدول الساحلية، ولذلك فإن إغلاقها بشكل كامل أمام الملاحة الدولية قد يتعارض مع الالتزامات المتعلقة بحرية المرور، كما أن أي إجراء يؤدي إلى منع السفن التجارية من المرور دون أساس قانوني قد يثير مسؤولية دولية على الدولة المتسببة في ذلك.

ومع ذلك، فإن تقييم أي إجراء إيراني محتمل يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة به، ومدى وجود تهديد مباشر لأمن الدولة، ومدى توافق الإجراء مع قواعد الضرورة والدفاع عن النفس في القانون الدولي خاصة مع التطورات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة.

المبحث الثالث.

الآثار القانونية للنزاع الأمريكي–الإيراني حول مضيق هرمز وآليات تسويته وفقاً لأحكام القانون الدولي.

تُعد حرية الملاحة من أهم المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها النظام القانوني للبحار، إذ تهدف إلى ضمان عدم تعطيل حركة السفن بين مختلف مناطق العالم، خاصة في الممرات البحرية التي تكتسب أهمية دولية، ويؤثر النزاع الأمريكي–الإيراني حول مضيق هرمز بصورة مباشرة على هذا المبدأ، لأن أي توتر عسكري أو تهديد بإغلاق المضيق يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار بالنسبة لحركة السفن التجارية وناقلات الطاقة.

ومن منظور القانون الدولي، فإن المضائق المستخدمة للملاحة الدولية لا تخضع فقط للمصالح المنفردة للدول الساحلية، وإنما ترتبط بمصالح المجتمع الدولي

ككل، ولذلك فإن أي إجراء يؤدي إلى منع المرور الدولي أو تعطيله دون مبرر قانوني يمكن أن يشكل إخلالًا بالالتزامات الدولية، كما أن تهديد سلامة السفن التجارية أو التعرض لها قد يترتب عليه قيام مسؤولية دولية إذا ثبت وجود فعل منسوب إلى دولة معينة يمثل مخالفة لالتزام دولي.

المطلب الأول: المسؤولية القانونية الدولية عن انتهاك قواعد الملاحة البحرية.

يقوم نظام المسؤولية الدولية على مجموعة من الشروط الواجب توافرها، أهمها وجود فعل يعد غير مشروع دوليًا، وأن يكون هذا الفعل منسوبًا إلى الدولة، وأن يترتب عليه ضرر أو إخلال بمصلحة يحميها القانون الدولي (الأمم المتحدة 1945).

وفي حالة مضيق هرمز، يمكن أن تظهر المسؤولية الدولية في عدة صور، منها:

1. **تعطيل حرية الملاحة الدولية:** إذا قامت دولة بمنع السفن من العبور أو فرض قيود غير مشروعة على المرور.

2. **استخدام القوة أو التهديد بها:** حيث أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة ضد الدول الأخرى إلا في حالات محددة، مثل حالة الدفاع الشرعي أو بتفويض خاص من مجلس الأمن (المسدي، 2025، ص 196).

3. **تعريض سلامة السفن للخطر:** وذلك من خلال الأعمال العسكرية أو الاحتجاز غير المشروع للسفن، إلا أن تحديد المسؤولية في النزاعات البحرية يتطلب دراسة دقيقة للظروف الواقعية والقانونية لكل حادثة، وعدم الاكتفاء بالاتهامات السياسية المتبادلة (الحربي، عبد الرحمن، 2023).

المطلب الثاني: الطرق السلمية لحل الأزمة ودور القانون الدولي.

تتعدد الطرق السلمية لحل المنازعات الدولية وفقاً لنص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة إلى وسائل متعددة، منها الوسائل الدبلوماسية والوسائل السياسية وهناك وسائل قضائية وقانونية، تتمثل في التحكيم والقضاء الدولي، وفي هذا المطلب

سنبين دور الأمم المتحدة وجلس الأمن وكذلك الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات.

أولاً: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

يُعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إحدى الآليات الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن المفترض أن يكون له دور في التعامل مع الأزمات التي تهدد حرية الملاحة الدولية، فإذا أدى النزاع حول مضيق هرمز إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يمتلك صلاحية النظر في المسألة واتخاذ التدابير المناسبة وفقًا لأحكام الفصل السادس أو السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن فعالية دور المجلس قد تتأثر بالعوامل السياسية، خاصة في ظل اختلاف مواقف الدول الكبرى، واستخدام حق النقض من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (علوان، 2021، ص 154).

ثانياً: التسوية السلمية للمنازعات البحرية.

أكد ميثاق هيئة الأمم المتحدة على ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومن بين الوسائل المتاحة:

أولًا: المفاوضات المباشرة: تُعد المفاوضات الوسيلة الأكثر شيوعًا، حيث تسمح للأطراف بمحاولة الوصول إلى حلول توافقية دون تدخل خارجي (عبد الحميد، 2020، ص 355).

وفي حالة مضيق هرمز، يمكن للمفاوضات أن تركز على:

- ضمان حرية الملاحة.
- احترام سيادة الدول الساحلية.
- وضع ترتيبات أمنية مشتركة.

ثانيًا: الوساطة الدولية: يمكن لدولة محايدة أو منظمة دولية القيام بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الأطراف (صلاح الدين عامر، 2007، ص 205).

ثالثًا: التحكيم الدولي أو القضاء الدولي.: يمكن اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية إذا قبلت الدول الأطراف اختصاص هذه الجهات، باعتبار أن الاختصاص القضائي الدولي يقوم على مبدأ رضا الدول (روسو، 1982، ص 318).

المطلب الثالث: مستقبل الوضع القانوني لمضيق هرمز.

هناك عدة سيناريوهات محتملة: استمرار التصعيد العسكري، ويقوم هذا السيناريو على استمرار التوتر والمواجهة العسكرية المباشرة، مع بقاء المضيق مفتوحًا أمام الملاحة الدولية، ويمثل التصعيد العسكري أخطر السيناريوهات، لأنه قد يؤدي إلى تعطيل الملاحة، وزيادة المخاطر الأمنية في منطقة الخليج.

ومن الناحية القانونية، فإن أي استخدام للقوة يجب أن يخضع للقيود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يجوز اتخاذ القوة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية.

ويتمثل السيناريو الأكثر توافقًا مع قواعد القانون الدولي في تعزيز التعاون بين الدول المعنية، من خلال:

- احترام قواعد القانون الدولي للبحار.
- إنشاء آليات إقليمية للأمن البحري.
- ضمان حرية الملاحة دون الإضرار بأمن الدول الساحلية.
- اعتماد الحوار بدلًا من التهديدات العسكرية.

الخاتمة

يُظهر تحليل الوضع القانوني لمضيق هرمز أن هذا الممر البحري يمثل نموذجًا معقدًا للتداخل بين قواعد القانون الدولي ومصالح الدول السياسية والأمنية.

فمن جهة، تؤكد قواعد القانون الدولي للبحار أهمية ضمان حرية الملاحة في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، ومن جهة أخرى تعترف هذه القواعد بحقوق الدول الساحلية في حماية أمنها ومصالحها المشروعة.

ويكشف النزاع الأمريكي–الإيراني أن المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب القواعد القانونية فقط، وإنما في اختلاف تفسير هذه القواعد واستخدامها لخدمة مواقف سياسية واستراتيجية متعارضة.

وعليه، فإن استقرار الوضع القانوني لمضيق هرمز يتطلب احترام قواعد القانون الدولي، والابتعاد عن الإجراءات الأحادية التي تهدد حرية الملاحة، والاعتماد على الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وتحقيق التوازن بين السيادة وحرية الملاحة.

وقد توصلنا في نهاية هذه الورقة الى مجموعة من النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج.

1. يخضع مضيق هرمز باعتباره ممرًا مستخدمًا للملاحة الدولية لقواعد القانون الدولي للبحار.

2. التزام الدول الساحلية وغير الساحلية بحماية المرور عبر المضيق وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، والقانون الدولي للبحار، مما يضمن سلامة الملاحة وعدم تعرضها لأي أخطار.

3. يعتبر نظام المرور العابر نظاماً ذو طبيعة خاصة تختلف عن نظام المرور البرئ حيث أن له طبيعة خاصة، ويضمن المرور والعبور بسلام وأمان دون توقف.

4. لا تمنح سيادة الدول الساحلية حقًا مطلقًا في منع الملاحة الدولية لما لذلك من أثار سلبية تنعكس على الاقتصاد العالمي كما حدث في الأزمة الإيرانية الأمريكية مؤخراً.

5. يمثل مبدأ حرية الملاحة أحد القيود القانونية على ممارسة الدول لاختصاصاتها البحرية.

5. لا يُعد الوجود العسكري الأجنبي في المضائق الدولية مخالفة بحد ذاته، ما لم يقترن باستخدام غير مشروع للقوة.

6. يشكل التصعيد الأمريكي–الإيراني تهديدًا للاستقرار البحري والأمن الدولي.

ثانياً: التوصيات.

1. ضرورة اعتماد تفسير موحد لقواعد المرور في المضائق الدولية حتى تلتزم به كل الدول وينعكس ذلك إيجابياً على المجتمع الدولي.
2. تعزيز الحوار بين الدول المطلة على الخليج والقوى الدولية حتى نصل إلى نقاط للتفاهم والوصول إلى حل جذري لكل هذه المشاكل.
3. تجنب استخدام التهديد بإغلاق المضائق كوسيلة ضغط سياسي واللجوء إلى لغة التحاور بدلا من ذلك.
4. دعم دور المنظمات الدولية في منع النزاعات البحرية وتفعيل الحلول السلمية التي تتبناها المنظمات الدولية.
5. تطوير آليات إقليمية لضمان أمن الملاحة والطاقة، ودعم دور المنظمات الإقليمية في حل هذه المنازعات وذلك لمنع تصعيدها على المستوى الدولي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب القانونية العربية.

1. د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
2. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1982.
3. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
4. د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، 2021.

5. د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2020.
6. د. محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار البحر العالي، شركة مطبعة الأديب، بغداد، 2000.
7. د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، 2022، بيروت.
8. د. محمد سامي عبد الحميد، قانون البحار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020.
9. د. عادل عبد الله المسدي، القانون الدولي للبحار في ضوء احكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، دار النهضة العربية، 2025.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية والوثائق.

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
2. ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.
3. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

ثالثاً: المقالات.

1. عبد الرحمن الحربي، المسؤولية الدولية عن تعطيل الملاحة البحرية في المضائق الدولية، مجلة الدراسات القانونية، 2023.
2. محمد الشامسي، النظام القانوني للمضائق البحرية الدولية، دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ،2020.
3. كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو، 2026. Studies.aljazeera.net
4. مركز الجزيرة للدراسات، مضيق هرمز (الأهمية الاستراتيجية والتحديات الأمنية)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

رابعاً: الكتب والمراجع الأجنبية.

1.churchill, R.R, & Lowe, A.V. The Law Of The Sea , Manchester: Manchester University.

2.Tanaka, Yoshkifumi. The International Law Of the Sea .Cambridge : Cambridge university press, 2019.

3.Rothwell ,Donald R.& Stephns , Tim. The International Law Of the Sea .Oxford :Hart Publishing,2016.